مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - 50 - (193) 2024
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i193.2977

السياسة اللغوية العربية المُبكّرة ودور الدعم السياسي في تقعيد اللغة العربية

طلال عبداللطيف الجَسّار[1]

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الدعم السياسي في إنجاح مسارات التخطيط اللغوي؛ إذ إنه بانعدام هذا الدعم لا يمكن النجاح في الوصول إلى لغة معيارية Standard Language واستعمالها لغة قومية موحدة للمجتمع في المجالات كافة. وسعت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي: كيف استطاعت اللغة العربية الانتشار والتقدم مع نشأة الدولة الإسلامية في ذلك الوقت المبكر، حتى صارت لغة العلم والسيادة غير منازعة؟ وكشفت الدراسة عن وجود سياسة لغوية عربية ناجحة في وقت مبكر، بفضل دعم سياسي واضح من السلطة الحاكمة جعل اللغة العربية لغة مقعدة قياسية، وفر لها أسباب النجاح والاستمرار، وجعل مدن العالم الإسلامي أيضا حواضر علمية ومراكز بحثية. **المنهج:** اعتمدت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً قام على استعراض وضع اللغة العربية في فترة مبكرة ومقارنتها مع سياسة بعض اللغات الحديثة. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن خطوات التخطيط اللغوي العربي المبكر وافقت مناهج التخطيط اللغوي الحالية، وأن التخطيط اللغوي الذي صاحب اللغات الحديثة شابه مسارات التخطيط اللغوي العربي للوصول إلى لغة معيارية، وأن تقعيد اللغات لا ينجح إلا بوجود إرادة سياسية داعمة ومنفذة. **الخاتمة:** خلصت الدراسة إلى أن الدعم السياسي للغة العربية في العصرين الأموي والعباسي أدى إلى قيام تخطيط لغوي جاد وفعّال نهض باللغة العربية لتكون لغة عالمية، بينما في وقتنا الحاضر وصلت السياسة اللغوية العربية الحالية إلى مرحلة من الجمود، فاقتصر عملها على التوضيحات والتوصيات؛ بسبب عدم وجود التدخل السياسي الجاد للتطبيق.

الكلمات المفتاحية: سياسة لغوية، تخطيط لغوي، لغة عربية، التعريب، تقعيد اللغة

(1) أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، جامعة الكويت. الإيميل: Dr.talal@hotmail.de

- تُسلّم البحث في: 2023/9/19، عُدّل في: 2024/3/3، أجيز للنشر في: 2024/3/7.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

للاستشهار بهذه المقالة انظر ص. 330

Early Arabic linguistic policy and the role of political support in the standardization of the Arabic language

Talal A. Aljassar[(1)]

Abstract

Objectives: The study aimed to focus on the importance of political support in the success of linguistic planning paths. In the absence of this support, it is not possible to succeed in reaching a Standard Language, then using it as a unified national language for society in all areas. The study sought to address a major question of how the Arabic language was able to spread and advance over all languages with the emergence of the Islamic State so quickly that it became the language of knowledge and sovereignty without dispute. The study revealed the existence of a successful Arabic language policy at an early stage backed by a clear political support from the ruling authority that made the Arabic as a standard language, the thing provided the language with reasons for success and continuity and made the Islamic world to be the scientific metropolises and research centers. **Method**: The study relied on the comparative descriptive analytical approach in a specific historical context by reviewing the status of the Arabic language in an early and current period with some modern languages. **Results**: The Study concluded that the steps of early Arabic linguistic planning agreed with current linguistic planning approaches, and the linguistic Planning that accompanied modern languages resembled the paths of Arabic linguistic planning to reach a standard language. Also, that the Standardization of languages does not succeed unless there is a supportive and implemented political will. **Conclusion**: The study concluded that political support for the Arabic language in the Umayyad and Abbasid eras had led to serious and effective linguistic planning that promoted the Arabic language to be a global language, while in our present time the current Arabic linguistic policy has reached a stage of stagnation, and its work has been limited to clarifications and recommendations, due to lack of serious political persuasion.

Keywords: linguistic policy, linguistic planning, Arabic language, Arabization, language standardization

(1) Assistant Professor, Arabic Language Department, Kuwait University, Email: Dr.talal@hotmail.de

- Submitted: 19/9/2023, Revised: 3/3/2024, Accepted: 7/3/2024.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite p. 330

المقدمة

من المعلوم أن اللغة العربية تبوأت في تاريخها مكانة عالمية عظيمة بين اللغات؛ فكانت لغة العلم من جنوب الصين حتى شمال الأندلس (إسبانيا) لقرون طويلة، فهل يمكن القول إن التقدم اللغوي الرفيع آنذاك محض صدفة أم خلفه دعم سياسي وتخطيط لغوي، مقارنة بتراجع استعمال اللغة العربية بين أبنائها في هذا الوقت وجنوحهم إلى اللغات الأجنبية مدخلاً ثقافياً للحضارة الإنسانية بديلاً عن لغتهم، وعلى سبيل المثال دراسة العلوم الطبيعيّة والهندسيّة والطبيّة في الجامعات العربية بلغة أجنبية، وعلى عكس ما كان عليه الحال مقارنة بالعصور المتقدمة وتحديداً في العصر الأموي والعصر العباسي الأول، اللذين تحققت فيهما إنجازات لغوية أسهمت في انتشار أفق اللغة العربية انتشاراً واسعاً وفق معايير مُنضبطة توافق الكثير من معايير التخطيط اللغوي الحديث؛ مما يعني وجود سياسة لغوية عربية مبكرة ناجحة في تقعيد اللغة العربية.

لذا نقتفي في هذه الدراسة آثار خطوات التخطيط اللغوي العربي في فترة مبكرة، ونبيّن العلائق السياسية والاجتماعية المؤثرة فيه لتحليله ومَعْرِفة أَوْجُهه، بجانب ذلك نقدّم في الوقت نفسه أمثلة تزامنية من سياسات لغوية ناجحة لبعض اللغات الحديثة أسهمت في تقعيدها وضبطها نتيجة الدعم السياسي، ليتّضح تطابق أو توافق خطوات التخطيط اللغوي العربي المبكر مع منهجية التخطيط اللغوي الحديث، ومدى تأثير الإرادة السياسية في نجاح تقعيد اللغة، وهذا ما يدعو في البداية إلى التعريف بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي والعلاقة بينهما ثم ملاحظات حول السياسة اللغوية العربية المعاصرة.

السياسة اللغوية

سُئل الفيلسوف الصيني كونفوشيوس ماذا سيصنع بادئ ذي بدء إذا ما حكم البلاد؟ فأجاب: إصلاح اللغة بكل تأكيد، فسُئل: لماذا؟ فأجاب:

إذا لم تكن اللغة سليمة، فما يقال ليس هو بالمقصود، وما يستحق الإنجاز فلن ينجز، وإذا لم ينجز ما يجب إنجازه، فإن الأخلاق والفنون يحل بهما الانحطاط،

وإذا ما انحطت الأخلاق والفنون انحرفت العدالة، وإذا ما انحرفت العدالة، وقف الناس مضطربين لا حول ولا قوة لهم، ولهذا يجب التخلي عن الاعتباط في القول، وهذا أمر يفوق في أهميته كل أمر آخر (Rivers, 1970, p.1).

ما زال اهتمام الباحثين باللغة مستمراً ومتواصلاً منذ القديم، وظلت هذه الإسهامات في البحوث اللغوية متتابعة في المجالات كافة حتى زمننا هذا، إلا أن دراسة اللغة وعلاقتها بالمجتمع فتح نافذة جديدة في ميدان بحث علمي جديد أصبح يُعرف بالسياسة اللغوية، التي تحاول تنظيم العلاقة بين اللغة والمجتمع الذي يستعملها، "أي لغة من اللغات هي نظام معين من النظم الاجتماعية، وهي بهذا الاعتبار خاضعة لتطور مشروط بتطور الجماعة التي تتكلمها" (السعران، 1963، ص.168)، وأما السبب في إطلاق أو استعمال مصطلح "السياسة" مع موضوع خاص باللغة؛ فهو أن مصطلح السياسة له هيمنة على جميع مجالات الحياة، وهو "الدراسة المنهجية لعملية وأوجه الحكم عن طريق تطبيق الأساليب العلمية في المراقبة والقياس والتحليل" (الكيالي، 1983، ج.3، ص.368)، لذلك وصفها أرسطو أيضاً (322-384 ق م): بأنها "علم السيادة وسيّدة العلوم" (كما ورد في الكيالي، ج.3، ص.368)، وهذا لأنها تطلق على أي عمل مبني على تخطيط مُسبق، فيقال مثلاً سياسة التنمية الاقتصادية، ويراد تنمية التخطيط والتنسيق والعمل وسن القوانين للتنمية الاقتصادية، ومثل ذلك السياسة اللغوية.

فالسياسة ليست علماً يختص فقط بإدارة شؤون الدولة من نظام وحكم ودستور، بل هي علم ينطبق على مجالات أخرى، إلا أن استعمالها المتواصل في الوقت الحاضر والمحدد غالباً بشؤون الدولة ربطها في هذا المجال، وجاء في تعريف علم السياسة أيضاً: "التدبير الحكيم والنظر الحصيف في عواقب أمر ما، والجهة التي تضع سياسة خاصة بهدف معين ترتبط بإطار للعمل التنفيذي لتحقيق هذا الهدف" (بدوي، 1982، ص.318). أما علم السياسة اللغوية؛ فهو علمٌ حديث نوعاً ما، جاء مُترجماً عن المصطلح الأجنبي Language Policy، إلى جانب ذلك يُصنف بعض اللغويين علم السياسة اللغوية كجزء أو قسم من علم اللسانيات الاجتماعية، نظراً لارتباطه به.

يذكر لويس جان كالفي: "إن السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المُتّخذة في مجال العلاقة بين اللغة والحيــاة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغــة والحياة

في وطن" (جان كالفي، 2006، ص.111)، إذاً، فالسياسة اللغوية علم يبحث علاقة اللغة بالواقع الاجتماعي ومحاولة ترقيتها وتحسين استعمالها. أما المواضيع التي يبحثها علم السياسة اللغوية؛ فمتعددة، منها -على سبيل المثال-:

- فرض استعمال اللغة القومية والحفاظ عليها، وعدم استعمال أي لغة أجنبية في مكاتبات الدولة الرسمية أو الإعلام.
- الاتفاق على لغة رئيسية واحدة للبلد في البلدان التي لا يوجد بها لغة رئيسية واحدة.
- تعزيز لغة الأقليات ودعمها؛ بهدف تعزيز الهوية الثقافية للمتحدثين بها، وتعزيز الهوية الوطنية اعتماداً على لغة الأغلبية.
- إصدار قوانين في حظر كلمات معينة أو عبارات تحمل دلالات سلبية، قد تُسبب طعناً في الوحدة الوطنية.
- النظر في الكيفية المناسبة لتعلم الأجيال لغة البلد الرسمية وتذليل الصعوبات في ذلك، وكذلك من يرغب في تعلم لغة البلد من غير الناطقين بها؛ مما يستدعي إنشاء المعاهد والكليات وتهيئة معلمين متخصصين في هذا المجال.
- تحديد استعمال اللغات الأجنبية خاصة في الأماكن العامة والإعلانات والإعلام.
- إحلال اللغة القومية محل اللغات الأجنبية في التعليم قانونياً.
- الإشراف على معاهد ومراكز خارج الدولة تقوم بوظيفة تعليم اللغة الوطنية وتوفير ما تحتاج إليه.
- الدعم المالي لعملية الترجمة من اللغات المختلفة إلى اللغة القومية.
- تأسيس مؤسسة علمية للاهتمام باللغة الوطنية (أي المجامع اللغوية) (جان كالفي، 2008، ص.223؛ زكريا، 1993، ص ص.11-16).

وعلى إثر ما تقدم؛ يشير علم السياسة اللغوية إلى كيفية تعامل من بيده السلطة المنظمة لإدارة البلد مع الوضعية اللغوية في البلد، كذلك إلى الجهود الحثيثة للتأثير على السلوك اللغوي للأفراد؛ بما يتعلق بالتحصيل اللغوي وبنية اللغة وتحديد وظيفتها في المجتمع، ويتضمن أيضا تطوير الأهداف والإستراتيجيات لتغيير كيفية استعمال

الأفراد للغة؛ أي التدخل المباشر والإرادي في الميدان اللغوي؛ ولذا أصبحت السياسة اللغوية جزءاً مهماً في ظهور ونجاح الدولة الحديثة، التي استعانت بها في توحيد مواطنيها لغوياً وإذابة صعوبات التواصل.

التخطيط اللغوي

واكب ظهور مصطلح "السياسة اللغوية" مصطلح آخر مُرادف له، ومُتداول عند الباحثين، وهو "التخطيط اللغوي" Language Planning، فيذكر السيد Heinz Kloss رؤيته عن التخطيط اللغوي بأنه "عملية واعية في تطوير التأثير على اللغة التي تُمارس، والهدف من ذلك هو بناء تطبيقات جديدة للغة" (as cited in Ammon, 1993, p.577)، ويشير الباحث روبرت كوبر إلى أن "التخطيط اللغوي حلٌّ لمشكلات اللغة" (2006، ص.75)، أما جون كالفي؛ فيعرفه بأنه "البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسية لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ" (2008، ص.222)، وهذا يشير إلى أن التخطيط اللغوي يُعنى بدراسة اللغة دراسة مباشرة، والتدخل فيها أو التأثير عليها عبر حزمة من الأنشطة والجهود اللغوية، تهدف إلى إحداث تبديل أو تعديل للسلوك اللغوي في مجتمع ما لسبب ما، ويندرج التخطيط اللغوي تحت مؤسسات متخصصة تقوم على ذلك، ومن ضمن هذه الجهود -علي سبيل المثال- ما أشار إليه جان كالفي(2008، ص ص.219-224)، وزكريا (1993، ص ص.11-16):

- التقعيد اللغوي؛ أي ضبط القواعد النحوية والصرفية التي يُعمل بموجبها ومراجعتها، وإصدار كتب القواعد التعليمية للناطقين بهذه اللغة وللناطقين بغيرها.
- التنقية اللغوية من الألفاظ الأجنبية.
- المحافظة على انتشار اللغة وتعزيز وظيفتها الاتصالية.
- تحديث المعاجم وتوحيد المصطلحات.
- إصلاح الكتابة عن طريق وضع مقاييس معيارية موحدة للكتابة.
- دعم لغة البلد القومية لتكون لغة العلم والتعليم في الفنون كافة.

يتبيّن مما سبق أن التخطيط اللغوي عملية تتطلب جهداً كبيراً ومنهجية علمية، مع الأخذ بالعنصر الزمني الذي قد يكون طويلاً نوعاً ما للوصول إلى النتائج المرجوة

في أي لغة، ومن اللافت للنظر أن التخطيط اللغوي حقل معرفي متسع ومتشابك مع أطر ثقافية وتخصصات أخرى لبلوغ أهدافه، فيحتاج -على سبيل المثال- بجانب علم اللغة، إلى علم الإدارة، والاقتصاد، والاجتماع، والتربية. يمكن القول في النهاية: إن التخطيط اللغوي يهدف إلى تعزيز دور اللغة في المجتمع وتوقيرها، والنجاح في استعمال اللغة القياسية وانتشارها لغة رسمية للمجتمع[1].

ومما سبق يتبين أن السياسة اللغوية تُعنى بمعالجة المشكلات والقضايا اللغوية في المجتمع؛ مما يقتضي اهتمام الساسة والحكومات رسمياً بموضوع اللغة، فيترتب عليه لاحقاً من إصدار تشريعات أو قرارات سياسية تتضَمَّن حقوق اللغة القومية وامتيازاتها وكل ما يصونها ويحافظ عليها وعلى استعمالها في الحياة والتعليم وجميع المجالات؛ مما يسهم في تقويم السلوك اللغوي للأفراد، وعليه؛ فإن السياسة اللغوية مشجعة ودافعة للتخطيط اللغوي الذي يترجم هذه الإرادة عملياً بالجهود والمساهمات العلمية والبحثية التخصصية لتنظيم اللغة وتقعيدها وتيسير دراستها.

السياسية اللغوية العربية المعاصرة

انقسمت السياسية اللغوية العربية منذ القرن الماضي بحسب وتيرة التخطيط اللغوي وآلية العمل والنتائج المنجزة إلى قسمين، الأول بعد استقلال الدول العربية مباشرة من الاحتلال الأجنبي، والثاني في الوقت الحاضر.

السياسية اللغوية العربية بعد الاستقلال

بعد أن تحررت الدول العربية من نير الاحتلال كان أول توجه رسمي لها العودةَ إلى اللغة العربية؛ فحققت أغلب الدول العربية في فترة زمنية بسيطة بسبب الدعم

(1) على سبيل المثال معجم Duden، وهو قاموس شامل للغة الألمانية، ومرجع رئيسي لها في جميع الجمهورية الألمانية والنمسا؛ لأنه يشكل مصدراً أساسياً بما يتضمنه من معاني الكلمات، قواعد التهجئة الصحيحة، قواعد الإملاء، الاستعمال الصحيح للكلمات في سياقاتها، الألفاظ الدخيلة، المترادفات، علم أصول الكلمات وألمنة الكلمات الأجنبية. وقد طُرحت الطبعة الأولى 1880 والأخيرة عام 2020، يتألف من 28 مجلداً تغطي كافة مجالات اللغة الألمانية، ويُشرف على المعجم حالياً دار نشر تُسمى (دار دودن) تتلقى دعماً حكومياً.

السياسي الواضح والطموح إنجازات جليّة في التنمية اللغوية، فمن ذلك -على سبيل المثال- ازدهرت حركة التعريب في سوريا انتشاراً واسعاً، فأصبحت "أول قطر عربي عمم العربية في جميع مراحل الدراسة، وعرّب الإدارة والجيش من 1919، وأخذت كليتا الحقوق والطب بدمشق تقدمان دروسها باللغة العربية" (القاسمي، 2008، ص.112)، وأما سبب نجاح حركة التعريب وتعزيز اللغة العربية في التعليم والحياة العامة في سوريا؛ فهو "وضوح العدو، والهدف من التعريب، والمناخ المواتي، والقرار السياسي، الذي أصدرته الحكومة العربية الفيصلية، بتعريب إدارة الدولة مؤسساتها بنقل لغتها من التركية إلى العربية، واستمرت بدايات التعريب فترة قصيرة، وهي عمر الحكومة الفيصلية الأولى من 1918.11.15 إلى 1920.7.24" (الفيصل، 2007، ص.86)، وأنشأت حكومة فيصل الأول أيضاً مجمع اللغة العربية 1919 الذي يعد أقدم مجمع للغة العربية، للنظر فيما يخص خدمة العربية؛ كالتعريب والقيام على أوضاعها العصرية ونشر آدابها ومخطوطاتها. لقد استطاعت حكومة فيصل الأول خلال فترة زمنية قصيرة تعريب المدارس والدوائر الحكومية متجاوزة الصعاب؛ مثل قلة الموظفين والمدرسين وشجعت عملية النهوض باللغة العربية؛ مثل تأليف الكتب الجامعية ونشر المصطلحات بعد تعريبها والتدريس بالعربية والاستعانة بجهود كل فئات المجتمع من أجل أن تستعيد العربية مكانتها في المجتمع.

واتخذت المغرب سياسات لغوية جديدة حين خرجت من التبعية الفرنسية، أهمها تأكيد أن اللغة العربية لغة الدولة الرسمية وعدّتها جزءاً من النضال الوطني ضد المحتل ومظهراً واضحاً من مظاهر الاستقلال، فكان التوجه نحو التعريب مظهراً مهماً من مظاهر حماية اللغة العربية، فصدرت عدة قرارات تصب لصالح العربية، "قرار الحكومة بتعريب التعليم الابتدائي في أكتوبر 1967، والإبقاء على الفرنسية لغة ثانية أجنبية" (نازلي، 1986، ص ص.113-114)، ولكن التعليم الثانوي لم يعرّب فواجه الطلاب صعوبات، وعليه؛ "أصدرت وزارة التعليم المغربية في عام 1972 بياناً بتعريب مواد التاريخ والفلسفة والجغرافيا في المرحلة الثانوية" (نازلي، 1986، ص.114) مع بقاء تدريس المواد العلمية بالفرنسية. ومن أجل إنجاح عملية التعريب حرصت المغرب على التواصل مع الدول العربية، ولذلك عقد أول مؤتمر للتعريب في الرباط عام 1961، ونتج

عنه إنشاء المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي واتّخذ من الرباط مقرّاً له، ثم أُلحق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 1969، التي وضعته تحت مظلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1972، وقد قدم هذا المكتب منذ نشأته جهوداً طيبة في صناعة المعاجم العامة والمتخصصة في أغلب الفنون الأدبية والعلمية[2].

وفي عام 1958 وضعت الحكومة التونسية بعد مرور سنتين على استقلالها مشروع الإصلاح التربوي بعنوان "انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال"، وهو مشروع لإصلاح التعليم والتربية، ثم أنجزت خطوات معتبرة في التعريب توضح مدى اهتمام الدولة ورغبة الشعب، به "فقرر إجراء التعريب الكامل الفوري للسنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي وأن تكون اللغة العربية هي اللغة الأولى في السنوات الأربع الأخرى" (نازلي، 1986، ص.108)، وأخذ مشروع التعريب يتطور، فشمل المرحلة الثانوية التي انقسم فيها التدريس إلى ثلاثة أقسام، بسبب قلة الكفاءات التدريسية بالعربية وضعف الإمكانيات آنذاك، فالقسم الأول معرب تماماً مع المواد العلمية، والقسم الثاني مزدوج اللغة؛ أي يدرس بالعربية عدا المواد العلمية بالفرنسية، والقسم الأخير تُغلب فيه اللغة الفرنسية مع تدريس العربية كلغة حيّة.

ونجحت الجزائر على الرغم من الواقع الشاق الذي صنعه المحتل من قطيعة طويلة مع العربية في وضع ركائز للتعريب للعودة إلى اللغة العربية، فكانت أول قرارات حكومة بومدين عام 1968 رفع رواتب الموظفين الذين يتعلمون العربية في مدة لا تزيد على 4 سنوات، ثم في عام 1971 قررت الحكومة عدم تعيين أي موظف لا يملك معرفة كافية باللغة العربية، ثم إجبار جميع موظفي الجهاز الإداري بحضور دروس في اللغة العربية. ثم افتتحت الحكومة فصولاً ليلية لتعليم الموظفين، حتى

(2) أُنشئت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1970، وفق ميثاق الوحدة الثقافية العربية في بغداد سنة 1964، وأقرّه مجلس جامعة الدول العربية، بغرض التعاون بين الدول العربية في ميادين التربية والثقافة والعلوم وتطوير الأجهزة الثقافية العربية التي كانت تابعة للجامعة العربية، ومن ضمنها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، الذي أُلحق بالمنظمة عام 1972، وأصبح اسمه "مكتب تنسيق التعريب". دليل مكتب تنسيق التعريب، الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، 2016.

"تمكنت الحكومة الجزائرية من تعريب الأقسام العامة في بعض الوزارات؛ مثل الخارجية والتعليم والإعلام والرياضة والطيران المدني والإذاعة" (نازلي، 1986، ص.123)، لقد كانت الدولة الجزائرية مصممة على مسيرة التعريب على الرغم من العراقيل الكثيرة.

واستطاع الوطنيون في مصر بعد الاحتلال الإنجليزي في 1882 مقاومة ورفض إحلال اللغة الإنجليزية محل العربية في التعليم، ونتيجة الوعي السياسي والثقافي عندهم أنشؤوا الجامعة الأهلية عام 1908، واقتصرت الدراسة فيها على بعض فروع الأدب والفلسفة باللغة العربية، ثم بعد الاستقلال صدر مرسوم عام 1925 بتحويل الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية باسم الجامعة المصرية (حافظ، 1997، ص.10)، وكانت لغة التدريس تزاوج بين العربية للكليات الأدبية والإنجليزية للكليات العلمية، ولم تغفل الحكومة عن هذا الازدواج الحاصل فأمرت بإلقاء المحاضرات في الكليات العلمية باللغة العربية، ثم لحماية اللغة العربية ودعمها أنشأت الحكومة بقرار ملكي عام 1932 مجمع اللغة العربية، الذي استطاع بنجاح تعريب الكثير من المصطلحات العلمية وترجمة الكتب الجامعية وصناعة المعاجم المتخصصة والأدبية، بل حتى الطب ناله نصيب من التعريب، ففي عام 1981 وافقت لجنة الدراسات الطبية التابعة لمجلس الجامعات الأعلى على السماح باستعمال اللغة العربية في التدريس بكلية الطب (حافظ، 1997، ص.18). لقد قدمت مصر خطوات مهمة نحو التعريب؛ مما يدل على اهتمامها بهويتها ولغتها العربية.

وأما في دول الخليج العربي؛ فقد كان البعد اللغوي حاضراً والاهتمام باللغة العربية واضحاً بعد الاستقلال وتطور مواردها المالية؛ فلم تنفك محاولات التوعية بأهمية اللغة العربية والانزياح من العامية إلى الفصحى قائمة وسائرة بوتيرة ثابتة عن طريق التعاون الثقافي بين دول الخليج إعلامياً وتعليماً وتدريساً، ومن ذلك أنشأت دول الخليج العربي عام 1976 مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لمجلس التعاون، وهي مؤسسة إعلامية رائدة تتخذ من اللغة العربية الفصحى طريقاً ونهجاً ثابتاً في الإعلام القائم على إحياء التراث العربي والإسلامي، من خلال ترجمة وصناعة البرامج الإذاعية والتلفزيونية، فكانت بصمة ناجحة على مدار ثلاثة عقود من خلال إنتاجها الكبير لبرامج الأطفال والمسلسلات الدرامية التربوية والثقافية التي تهدف في مجملها إلى تفعيل الدور التنموي والثقافي واللغوي، واعتمدت المؤسسة في جميع برامجها

على اللغة العربية الفصحى، فنشأ جيل عشق وأحب برامجها باللغة العربية، فأخذت هذه البرامج صدى انتشار واسع وناجح، على سبيل المثال (افتح يا سمسم، سلامتك، إلى الشباب مع التحية، حكايات عالمية، قصص خليجية)، وأثبتت هذه المؤسسة أن اللغة العربية الفصحى نجحت نجاحاً مميزاً في الوصول إلى الأطفال والكبار وتحقيق المتعة والفائدة لهم، إلا أن هذه المؤسسة لم تعد كما كانت شعلة متوهجة، فخف بريقها منذ عقدين وتوقفت أغلب أعمالها.

السياسة اللغوية العربية الحالية

إن شعلة الحماسة إلى التعريب والعودة إلى اللغة العربية ما بعد الاستقلال قد ضعفت جذوتها وبطؤت مسيرتها بعد تحقيق مكاسب جيدة لكن غير كافية، فمن الصعوبة تحديد معالم واضحة لسياسة لغوية محكمة في البلاد العربية في الوقت الحاضر، فما زالت السياسة العربية العامة تتغاضى أو تتهاون في أن اللغة أهمُ مقوّم من مقوّمات الدولة الحديثة، لذا لا يظهر نهج واضح في سياسة لغوية تريد إبراز اللغة العربية وبيان تفوقها على غيرها من لغات أجنبية تزاحمها في أرضها اللغوية، "لا نعرف بلداً عربياً واحداً يصح في حقه أن نقول إن له سياسة لغوية بالمعني التام للعبارة" (المسديّ، 2014، ص.73).

ومع كل الجهود اللغوية المشكورة في دعم اللغة العربية سواء من مؤسسات أو أفراد في الترجمة والتعريب والتوعية اللغوية، وأمام ثورة المجامع والمراكز اللغوية العربية وكثرتها، حتى صار الأمر سباقاً بإنشاء هذه المجامع[3] بين الدول أكثر منه

(3) والمجامع اللغوية العربية هي:
- مجمع اللغة العربية بدمشق.
- مجمع اللغة العربية الأردني.
- مجمع اللغة العربية الفلسطيني.
- مجمع اللغة العربية الليبي.
- مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- مجمع اللغة العربية بالشارقة.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر.
- مكتب تنسيق التعريب بالرباط.
- مجمع اللغة العربية بالخرطوم.
- مجلس اللسان العربي بموريتانيا.
- مركز معجم الدوحة التاريخي للغة العربية.

تحقيقاً وتطبيقاً، فإنها مع كل ذلك لم تحقق فارقاً واضحاً لصالح اللغة العربية على أرض الواقع أمام الإنجليزية في المشرق العربي والفرنسية في المغرب العربي، فمن أهم القطاعات التي يمكن أن تُبرز المكانة الحقيقية للغة في البلاد قطاع التعليم على اعتباره أبرز مقومات الدولة الحديثة، إلا أنه مع الأسف قد تبين فيه مدى إخفاق السياسة اللغوية العربية والعجز حتى على رسم سياسة تربوية توحي بهذا المسلك، مما يقلل حظوة اللغة العربية وحظوظها، سواء في التعليم المدرسي والأكاديمي أو في مؤسسات الدولة.

لقد بدا جلياً ظهور مرحلة حديثة وهي التراجع عن التعريب والاكتفاء بما تحقق من مكتسبات تعريبية بعد الاستقلال، وقد تكون أسباب التراجع مختلفة إما سياسية أو اقتصادية، على سبيل المثال حينما وافقت بعض الحكومات العربية على تدخل مؤسسات أجنبية في سياساتها التربوية مقابل القروض؛ مما أدى في النهاية إلى إعادة تحجيم العربية، وظهرت مظاهر هذا التدخل في صورة إصلاحات تربوية أقرتها بعض الوزارات التعليمية العربية، فقد افتتحت صحيفة "الاتحاد الاشتراكي" في المغرب بتاريخ 1996.12.1 الصفحة الأولى بعنوان "هل هو هجوم فرنكفوني جديد؟"، ومما جاء فيه: "فوجئت أطر التعليم الثانوي بمشروع جديد صدرت التعليمات بالشروع فوراً في تنفيذه دون استشارة طرف معنيّ، وبإلحاح وتصميم غريبين، سُمي بالمسالك المزدوجة، ... خطوة عملية في التراجع عن التعريب" (ابن نعمان، 2007، ص.30)، وكتبت جريدة العلم المغربية بتاريخ 1996.12.5 : "تتهيأ وزارة التربية الوطنية لتنفيذ مشروع تربوي حديث يمثل تراجعاً عن بعض المكتسبات التي تحققت في مجال التعريب، ... ، وإذ يدل دلالة واضحة أن فرنسا وراء هذا المشروع لفرضه" (ابن نعمان، 2007، ص.30).

وفي الجزائر يستمر الصراع بين العربية والفرنسية، ومحاولة تغييب اللغة العربية الفصحى وخصوصاً في قطاع التربية والتعليم؛ فقد صرح المفتش العام بوزارة التربية في عام 2015 أن التعليم الابتدائي سيكون باللهجات العامية الجزائرية بدلاً من التعلم باللغة العربية الفصحى، وفي سابقة خطيرة وغريبة أن تحدث في بلد تجاه لغته، وبرّر المفتش قرار الانتقال بدوافع تربوية؛ إذ إن اللغة العربية سبب رئيس في

ضعف التعليم بالجزائر! (صحيفة الشروق الجزائرية، 2015)[4]. وكذلك في تونس أخذ الارتداد يزداد عن التعريب في المراحل الدراسية بعد فترة امتدت طوال الستينيات، فقد تضاءلت الشعب المعربة من التعليم الثانوي حتى أُلغيت تماماً في 1967، كذلك أُلغي التعريب الكامل للسنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي في 1968 (نازلي، 1986، ص.109)، ومع استئناف المبادرات التعريبية في نهاية السبعينيات عادت اللغة العربية إلى التعليم الابتدائي في السنوات الأربع الأولى فقط ثم مع الثنائية الفرنسية، "وقع العدول عن التعريب المتواصل الشامل، والعودة إلى العمل بنظام تعليمي يعتمد لغتين في التدريس، وذلك منذ المرحلة الابتدائية" (الصيادي، 1993، ص.133). وأخذ وضع اللغة العربية يتراجع في دول الخليج العربي تحديداً بعد حرب الخليج الثانية 1990 لصالح اللغة الإنجليزية، فانتشرت فيها المدارس الأجنبية والجامعات الخاصة بشكل لافت للنظر، التي تعتمد في تعليم أغلب مواد المعرفة باللغة الإنجليزية فقط مع تقليل حصص اللغة العربية أو الانصراف عنها كلية، ومع ذلك صارت تحظى بإقبال كبير، وضعفَ التعاونُ المشترك بين دول الخليج في الترجمة والتعريب والإنتاج الإعلامي كما كان سابقاً، وأصبح الارتقاء الوظيفي في الغالب معلقاً بمدى إتقان لغات أجنبية.

لقد توقفت السياسة اللغوية العربية الحالية عند إنجازات محدودة لا تتعدى طباعة كتب ومعاجم للعربية، بجانب بحوث ومؤتمرات فيها ترديد لشعارات رنانة في حب العربية، في المقابل ما زال التعليم الجامعي في الكليات العلمية والطبية قائماً باللغة الأجنبية وجانحاً عن العربية أو المزاوجة بينهما، على الرغم من وجود واكتمال معاجم ومراجع عربية علمية متخصصة في جميع الفنون صدرت عن عدة مجامع لغوية، وعلى الرغم من صدور قرارات مثل:

> قرار عن المؤتمر العشرين لاتحاد أطباء العرب في جلسته الختامية في القاهرة في يناير 1988 بتعريب مناهج كليات الطب، وأن يبدأ من هذا العام ويستمر تدريجياً حتى يكتمل خلال عشر سنوات قادمة، كما أوصى المؤتمر أن تكون البحوث في مؤتمر الأطباء العرب باللغة العربية (حافظ، 1997، ص.18).

(4) مقال بعنوان "التدريس بالعامية.. كارثة أخرى في المدرسة الجزائرية"، صحيفة الشروق الجزائرية، في تاريخ 31.07.2015

وكتب الدكتور الطبيب صادق الهلالي في عام 1989:

كثر الحديث في الحقبة الأخيرة عن تعريب التعليم الطبي، وعقدت حوله المؤتمرات والندوات، وظهرت العديد من القرارات والتوصيات والبحوث حول هذا الموضوع الحيوي المهم، مجمعة على أهمية التعريب وفوائده وضرورة تنفيذه، وتميزت الاجتماعات الأخيرة بالبحث عن خطة تنفيذية للتعريب على أن يستكمل في كل كليات الطب في الوطن العربي في فترة لا تتجاوز 1999 (مجلة شؤون عربية، 1989، عدد يونيو).

ونلاحظ بلا أدنى مجهود بما أننا في عام 2023 أن ذلك لم يحدث قط بل ولم تعد هذه الدعوات تظهر كما كانت في العقود الأخيرة من القرن الماضي حتى انقطعت ومالت إلى الاندثار، وكأننا استسلمنا لواقع هيمنة لغوية غربية مفروضة على الأمة العربية وسط عجز أو عدم اهتمام سياسي لدعم العربية. والسبب في ذلك أن الحكومات العربية لم تتخذ قراراً تشريعياً لتطبيق التعريب والاستمرار عليه، على الرغم من نجاح المجامع العربية اللغوية في صناعة المعاجم العامة والمتخصصة في الفنون كافة[5].

ومع ذلك ما زالت الدعوات قائمة إلى التعريب الحضاري الذي ينتشل الأمة العربية ويحرر إرادتها من التبعية الاقتصادية والثقافية والعلمية، وعليه فلا تكن اللغات الأجنبية محددات الارتقاء الاجتماعي أو مؤشرات التميز بين المواطنين، ونرجو في هذه الدراسة تقديم نموذج تاريخي يوضح كيفية الانتصار على الصعوبات مهما اتسعت وتشعبت بوجود وعي لغوي يدعمه وعي سياسي وإرادة سياسية على التنفيذ، وذلك بالعودة إلى التراث العربي للكشف عن وجود سياسة لغوية عربية مُبكرة نجحت في وضع تخطيط لغوي جعل اللغة العربية لغة عالمية على الرغم من المعوقات.

(5) إن المعاجم التي وحّدها مكتب تنسيق التعريب في الرباط ونسّقها من خلال الندوات المتخصصة، وأقرتها مؤتمرات التعريب، يبلغ عددها لغاية 2016، أربعين (40) معجماً موحداً في معظم التخصصات. دليل مكتب تنسيق التعريب، الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، 2016. ص.21.

نشأة السياسة اللغوية العربية المبكرة

حرص حكام الدولة الإسلامية المبكرة (بنو أمية ثم بنو العباس في العصر العباسي الأول) على التمسك باللغة العربية تمسكاً شديداً، ومواجهة الأخطاء اللغوية التي ظهرت على الألسنة بعد أن استقرت القبائل العربية في البلاد المفتوحة، حينما زاد الاختلاط والتواصل بين العرب وسكان هذه البلدان بسبب المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة، فلاحظ العرب مدى الأخطاء اللغوية التي أخذت تعصف بخصائص اللغة العربية كاستبدال أصوات عربية معينة بأخرى أجنبية، وسقوط قواعد النحو والصرف، وركاكة الأساليب التعبيرية على لسان المسلمين الجدد من أهل البلاد المفتوحة، الذين تطلعوا إلى اللغة العربية باعتبارها لغة الإسلام، حتى "لقيت العربية على لسان غير العرب تغييرات هدّدت بالمسخ صورة وقعها وجَرْسها، وطبيعة تكوينها وتركيبها في الصميم" (فُك، 2014، ص.10)، ومن هنا نشأت بالضرورة لغة مصطنعة للتفاهم، وهي ما يُطلق عليها "عربية هجين" Pidgin Arabic، ولعل حكاية تاجر الدواب الخُراساني التي ذكرها الجاحظ في البيان والتبيين توضح لنا جانباً من هذا المستوى اللغوي الجديد؛ إذ أحضر هذا التاجر بعض الدواب لبيعها للحجاج بن يوسف الثقفي، فقال له الحجاج بعد أن فحص الدواب فوجدها هزيلة:

أتبيع الدواب المعيبة إلى جند السلطان؟

فقال له التاجر: شركننا في هوازها وشريكاننا في مداينها وكما تجيء تكون.

فقال الحجاج: ويلك ما تقول!. فقال له من اعتاد سماع الخطأ وكلام الأعاجم الهجين بالعربية من الجند حتى صار يفهم مثل ذلك إنه يقول:

شركاؤنا بالأهواز والمدائن، يبعثون إلينا بهذه الدواب، فنحن نبيعها على وجوهها (الجاحظ، 1998، ج.1، ص ص.161-162).

إن سلسلة الفتوحات الإسلامية الكبيرة في عهد عبدالملك بن مروان جعلت الدولة العربية متسعة المساحة ومترامية الأطراف، مما فاقم صعوبة التواصل بين سكانها باختلاف اللغات، وزاحمت لغات أخرى اللغة العربية في تنظيم وإدارة الدولة، التي لم تلتفت إلى إعداد موظفين قادرين على تأمين الأعمال الإدارية، بسبب التركيز على إنشاء

جهاز عسكري قوي؛ مما جعلها تستعين بموظفين غير عرب وغير مسلمين أحياناً من أهل البلاد المفتوحة من الذين سبق لهم أن مارسوا العمل الإداري، فكانت لغة الكتابة وتحرير المعاملات وتسجيل البيانات هي لغة الموظفين الأصلية الذين كان بعضهم يجهل اللغة العربية، ومن ذلك مناطق كانت سابقاً تحت النفوذ البيزنطي أو الفارسي أو الهندي في الدولة. فبدأت الدولة تشهد مآزق تواصلية ومشكلات إدارية ومالية، بسبب اختلاف لغات الدواوين، وخاصة ديوان الخراج في كل منطقة؛ مما كان له أثر سلبي على نظام الدولة الاقتصادي، فقد ذكر الماوردي في الأحكام السلطانية:

> وأما ديوان الاستيفاء وجباية الأموال فجرى هذا الأمر فيه بعد ظهور الإسلام بالشام والعراق على ما كان عليه من قبل، فكان ديوان الشام بالرومية؛ لأنه كان من ممالك الروم، وكان ديوان العراق بالفارسية؛ لأنه كان من ممالك الفرس، فلم يزل أمرهما جارياً على ذلك إلى زمن عبدالملك بن مروان (الماوردي، 1989، ص.264).

وأما في مصر؛ فقد "بقيت اللغة اليونانية بادئ الأمر هي اللغة الرسمية" (فُك، 2014، ص.21)، وانطلاقاً من هذه الحاجات ودفعاً لتفاقم مزيد من المشقّات أمر عبدالملك بن مروان بتعريب الدواوين؛ أي نقل لغاتها المختلفة في كل إقليم إلى اللغة العربية فقط. إن هذه الرغبة من نظام الحكم في التوسع بنشر العربية جعلها لغة السيادة في الدولة، فكانت هذه العملية أولَ وأعظمَ خطوة في السياسة اللغوية العربية التي مهدت لظهور التخطيط اللغوي، ومجمل القول في هذه الأسباب:

1 - اتّساع مساحة الدولة الإسلامية.
2 - صعوبات في ضبط المراقبة المالية والإدارية لاختلاف لغات الكتابة في الأقاليم.
3 - مزاحمة لغات أجنبية اللغة العربية في تنظيم الدولة وإدارتها.
4 - صعوبة التواصل بين السكان باختلاف اللغات.
5 - انتشار اللحن بين العرب؛ أي أخطاء لغوية في الحديث.

خطوات التخطيط اللغوي العربي المُبكّر

إن مصطلح التخطيط اللغوي حديث العهد؛ قد ظهر منذ أن أطلق الباحث الأمريكي في اللسانيات الاجتماعية (Haugen) في عام 1959 عبارة التخطيط اللغوي في مقالة علمية بعنوان "تخطيط اللغة المعيارية في النرويج الحديث" (جان كالفي، 2008، ص.220)، وكما جاء آنفاً هو علم يبحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن كيفية وضع هذه الوسائل موضع تنفيذ، ويمكننا القول إن رغبة سياسية عربية في تلك الفترة المبكرة متبوعة بخطوات تنفيذية تجاه اللغة العربية قد طابقت أو وافقت قواعد التخطيط اللغوي الحديث ومناهجه، وهذا ما نحاول الكشف عنه بتجرد وبلا استباق نتائج أو فرض أفكار مُسبّقة في الذهن.

التعريب

تُعدّ عملية الترجمة إلى اللغة القومية إحدى خطوات التخطيط اللغوي المهمة، وهي اللبنة الأولى في مشروع نهضوي حضاري لأي أمة، فمن خلالها يُنقل التراث الفكري والمعرفة الإنسانية؛ مما يُساعد على اللحاق بالركب العلمي في كل زمن، فالترجمة تكفل نقل العلوم والاستفادة منها مع المحافظة على اللغة القومية وتنميتها وعدم الاستبدال بها لغة وافدة تقضي أو تؤثر سلباً على الهوية اللغوية والثقافية، وتساعد الأجيال على دراسة العلوم المختلفة بلغتهم الأم؛ مما يسهل عليهم الاستيعاب ثم الإبداع والابتكار، وإدراكاً لهذا الدور الخطير للترجمة فإن دولاً كثيرة في وقتنا الحاضر أنشأت كليات جامعية لتدريس اللغات والترجمة لتهدف إلى تحقيق النقل السليم والعلمي إلى لغتها القومية، كذلك شيّدت مراكز متخصصة للترجمة المستمرة لكل حديث وجديد من مختلف العلوم إلى لغاتها القومية، إلا أن حركة الترجمة العربية ما زالت مشوبة بالفوضى والضعف والجهود الفردية بعيداً عن المؤسسية، بينما التعريب عملية منظمة ومؤسسية "Constitutionalized" ولا تعتمد على الفردية؛ وذلك لأسباب منها البحث والدقة في تعريب المصطلحات العلمية وتوحيد استعمالها وعليه تتطلب أموالاً وجهوداً وتعاوناً ووقتاً.

ونظراً لأهمية دور الترجمة في نشر العلم أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة في مؤتمره الحادي والثمانين لعام 2015 بعنوان "اللغة العربية وعالم المعرفة" عدة

قرارات وتوصيات مقترحة لدعم اللغة العربية، منها -على سبيل المثال- دعم التعريب في "تدريس العلوم في المدارس والجامعات" و"إقامة مركز لتعريب العلوم يكون تابعاً للمجلس الأعلى للجامعات، والعمل على تنمية حركة التعريب بوصفها قضية حيوية ومصيرية للغة العربية وللمجتمعات العربية من أجل تحقيق تنمية شاملة وعالم جديد يقوم على المعرفة" (صحيفة اليوم السابع، 2015)[6]، إلا أن هذه التوصيات ما زالت ضعيفة في التطبيق فلا يرى لها أثر على أرض الواقع، ولم تأخذ بها حكومات الدول العربية ووزارات التعليم على محمل الجد والاجتهاد في التنفيذ، وطفقت تتعذر بمدى الصعوبات الإدارية والمالية لتنفيذ ذلك، في المقابل بذلت السلطة السياسية الإسلامية كل ما تستطيع لإنجاح هذا المشروع، على الرغم من كل المشاق والصعاب والمعاداة والمكائد في وقتها، فيذكر (الماوردي، 1989، ص.265). إن عبدالملك بن مروان أمر كاتبه سرجون الرومي بنقل ديوان الكتابة من اللغة الرومية[7] إلى العربية، لكن الكاتب سرجون ظن عدم جديّة عبدالملك في قراره، فتهاون في هذا العمل، لذا أقاله عبدالملك وأمر رجلاً آخر اسمه سليمان بن سعد الخشني بهذه المهمة، إلا أن سليمان طلب منه أن يعينه بمئتي ألف دينار فوافق، واستغرق سعد الخشني في عمله عاماً حتى نقل الديوان كاملاً إلى اللغة العربية، وبعد نجاحه أمر عبدالملك أمراءه في الأقاليم المختلفة باتباع طريقته في تعريب الدواوين.

أسباب تعريب الدواوين

لم يكن تعريب الدواوين في الدولة الأموية ترفاً أو اعتباطاً بل كان له أسباب منطقية تختلف عن أسباب غير مقنعة ذكرتها بعض المصادر العربية، من ذلك تثاقل كاتب عبدالملك بن مروان سرجون الرومي عن طلب الخليفة عبدالملك في أمر ما، بسبب اعتقاد سرجون أن عبدالملك لا يستطيع الاستغناء عنه، فهو القائم على أمر الديوان باليونانية، فأمر الخليفة بتحويل الحساب إلى العربية بعد هذا التفريط، وأما أسباب التعريب؛ فهي:

(6) تقرير في صحيفة اليوم السابع عن توصيات المؤتمر بعنوان "توحيد جهود المجامع اللغوية العربية أهم توصيات مؤتمر "الخالدين" السنوي" بتاريخ 08 أبريل 2015.

(7) المقصود باللغة الرومية هنا هي اللغة اللاتينية (الكرملي، 2020، ص.79).

- تنفيذاً للإصلاح الاقتصادي في ضبط المراقبة المالية والإدارية.
- الحرص على سلامة اللغة العربية، وذلك بعد دخول شعوب وأقوام مختلفة الديانات واللغات إلى الإسلام؛ ما شدد الصراع بين اللغة العربية واللغات الأخرى؛ لأن الاستمرار في استعمال اللغات الأجنبية في الدواوين يعني بقاء هذه اللغات رسمياً، فيتعلمها الناس لحاجة الدولة إليها؛ لكونها باباً لتولي الوظائف الكبيرة، وينتج عن ذلك استمرار منافسة هذه اللغات اللغة العربية؛ مما يُضعف شأنها وكيان الدولة.
- إعادة تنظيم جهاز الدولة الإداري والعسكري، وتحقيق شخصية الدولة واستقلالها عن النفوذ الأجنبي وإنهاء أي تأثيرات شعوبية وعنصرية (الصلابي، 2006، ص ص.663-664).

لقد اعتمد العلماء العرب منهجية واضحة في عملية التعريب، وهي أن يكون اللفظ الأعجمي المنقول إلى اللغة العربية قد جرى عليه إبدال في بعض الحروف غير الموجودة في العربية، وتغيير في البناء حتى صار من أبنية العربية "التعريب أو الاستعراب اللغوي هو النطق على طريقة العرب الخُلّص" (فُك، 2014، ص.12)، وإلى هذا أشار الجوهري "تعريف الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها" (الجوهري، 1990، باب الباء، ص.179)، وقال سيبويه: "ولما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يُلحقون الحروف بالحروف العربية" (سيبويه، 1988، ج.4، ص.303)، إن هذه القاعدة الذهبية فتحت باباً واسعاً لاستيعاب عدد كبير من الكلمات في اللغات الأجنبية مع تحقيق الانسجام مبنى وصوتاً في اللغة العربية، إلا أن عملية التعريب في عهد عبدالملك لم تقتصر على الترجمة المباشرة ونقل ألفاظاً أعجمية إلى العربية على طريقة العرب في النطق فقط كما جاء آنفاً، فهذا ما حدث قبل الإسلام أيضاً وسُمي بالدخيل[8]، بل كان تعريباً حضارياً شاملاً بإسباغ الثقافة والعقلية العربية على النص المترجم، وهذا الهدف من مصطلح التعريب؛ أي أن تستوعب الثقافة العربية

(8) الفرق بين المُعرب والدخيل هو أن الدخيل أعم وأوسع من المعرب، فيطلق على كل ما دخل في اللغة العربية من الكلمات الأجنبية سواء أكان قبل الإسلام أم بعده، وسواء خضع عند التعريب للأصوات والأبنية أم لم يخضع (الجواليقي، 1990، ص.17).

تلك الثقافة وتُدرك أفكارها، ولا تقف عند ترجمة الألفاظ، فإنه لا يجدي نفعاً إذا ما بقيت العجمة مُسيطرة على العقلية. لقد نقل التعريب اللغة العربية إلى مراحل متقدمة من التوسع اللغوي والتطور الثقافي والتفكير المنطقي؛ مما فتح لها أبواب المعرفة العلمية، وزاد في انتشارها مع الزمن.

ومما دعم عملية التعريب إنشاء مؤسسات علمية تُعنى بالترجمة والتعريب، ومن هذا "بيت الحكمة"، المحرّك العلمي المبكر في الحضارة الإسلامية، فهي مؤسسة علمية بحثية أنشأها الخليفة الرشيد ثم طورها ابنه المأمون بهدف تطوير التعليم، فكانت صرحاً مكتبياً للتأليف والتدريس والبحث العلمي والرصد الفلكي والمناظرات الجادة والترجمة على وجه خاص، حتى شهدت تألقاً ملحوظاً، ومن ذلك أنها خصصت أقساماً خاصة للترجمة بحسب اللغات، واستقدم العباسيون أكابر القراء واللغويين والمترجمين، وأنفقوا أموالاً طائلة مع الدعم السياسي والمعنوي (الديوه جي، 1972، ص ص.31-39)، فقد كان المأمون شغوفاً بجمع كتب العلم من أصقاع العالم كافة (الديوه جي، 1972، ص.33)، ومتردداً على بيت الحكمة بانتظام للتباحث مباشرة مع العلماء والمستشارين في آخر ما انتهت إليه البحوث، وفي مسائل التمويل، وكانت أبوابه مفتوحة للعامة، فأقبل الناس على القراءة والكتابة والاطلاع، حتى ذاع المثل القائل: الكتابة أشرف مناصب الدنيا بعد الخلافة، ونتيجة لذلك صار بيت الحكمة حجر الزاوية في تطور الثقافة العربية الإسلامية وازدهارها في العالم أجمع، أضف إلى ذلك أن فوائد حركة الترجمة العربية لم تقتصر على العرب بل أفاد منها العالم لاحقاً، حين ترجمت أمهات الكتب من مختلف الحضارات، فحفظت لنا هذه الترجمات مصادر قد ضاع الأصل بلغتها[9]، إلى جانب ما حققته من انفتاح ثقافي لجميع الأمم بالاطلاع على أعمال الحضارات الأخرى، "أصبح المسلمون حملة الحضارة اليونانية وسدنة تراث الإغريق في الطب والفلسفة، وفي أيديهم المصادر الأساسية الوحيدة، ... وكانت ترجمات كتب الطب العربية للاتينية أهم مراجع الدراسة ومصادرها" (فرستيخ، 2003، ص.10). وعليه؛ فإن حركة الترجمة العربية قد نجحت نجاحاً باهراً بفضل الرعاية السياسية لها.

(9) على سبيل المثال، كتاب الطبيب اليوناني جالينوس "تعريف علل الأعضاء الباطنة"، الذي لا توجد منه إلا النسخة العربية المترجمة للمترجم حنين بن إسحاق.

إن حركة الترجمة اليونانية العربية في بغداد تؤلف مرحلة حاسمة في مجرى تاريخ البشرية، مهما كان سبيل تقييمها، إنها تتماهى بأهميتها، وإنني أزعم أنها تعادل في أهميتها أثينا بركليس أو النهضة الإيطالية أو الثورة العلمية في القرنين 16 و17، وهي حَريّة بأن يُعترف بها وأن تحتل مكانتها في ضميرنا التاريخي (غوتاس، 2003، ص.39).

التسامح اللغوي مع اللغات الأخرى

ومن أسباب نجاح السياسة اللغوية العربية المبكرة عدم محاولة السلطة الحاكمة فرض اللغة العربية على مجتمعات مختلفة اللغات كما فعل غيرهم، وظهر تسامح الفاتحين الجدد مع اللغات المختلفة بصورة جلية، فلم تلغ أو تُحارب أي لغة، لذلك لم تُثر آنذاك مسألة الحقوق اللغوية ولم تكن بؤرة صراع بين الفاتحين والسكان، وذكر المؤرخ ديورانت "كان أهل الذمة المسيحيون والزردشتيون واليهود والصابئون يستمتعون بعهد الخلافة الأموية بدرجة من التسامح لا نجد لها نظيراً في البلاد المسيحية في هذه الأيام" (ديورانت، 1988، ج.13، ص.130)، وترك الأمويون المدارس الكبرى المسيحية والصابئية والفارسية في حران ونصيبين وجنديسابور قائمة فلم يمسوها بأذى أو يتدخلوا فيها.

ويوضح علم اللغة الحديث أن من أسباب النجاح في اكتساب لغة جديدة وجود "التحفيز الاندماجي" عند الفرد للنجاح في الانتماء للجماعة الجديدة وأنه فرد منهم مع الحفاظ على هويته الشخصية ولغته؛ أي "شعوراً بالهوية الشخصية موصولة بجماعة اللغة المُستهدفة" (طوليفصون، 2007، ص.40)[10]، وهذا ما قدّمته السلطة السياسية الإسلامية آنذاك من تحفيز وامتيازات ووظائف لمن يستطيع أن يُتقن اللغة العربية، أياً كان عرقه أو أصله أو ديانته، فكانت طوائف الموظفين الرسميين تضم مئات من المسيحيين، الذين رقوا منهم إلى المناصب العليا في الدولة، فطفق سكان البلاد المفتوحة يتعلمون اللغة العربية رغبة لا رهبة، "واتخذ غير المسلمين على مر الزمن اللغة العربية لساناً لهم" (ديورانت، ج.13، ص ص.132–133).

(10) لتوضيح فكرة ومعنى "التحفيز الاندماجي" بدقة، فالأفضل قراءة الفصل الثاني من 31–40.

التنقية اللغوية

منع الخليفة الثاني عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أفراد الجيش الإسلامي بعد عصر الفتوحات واتساع الدولة العربية الإسلامية امتلاك الضياع في الأقاليم الجديدة، أو أن يتخذوها لهم وطناً ومقاماً، كما جعلهم بمعزل عن المدن الكبيرة في البلدان المفتوحة لكي يحفظ العرب من التلاشي في الشعوب المغلوبة وتضيع اللغة العربية معهم (فُك، 2014، ص.8)، إلا أن الاحتكاك الحضاري والاجتماعي والتجاري قد اتّسع فيما بعد بين العرب والأمم الأخرى؛ مما أسهم في نشأة وانتشار اللحن أي الخطأ في نطق اللغة العربية، وهو مصطلح استعمل للدلالة على الخروج على طرق اللغة العربية في الحديث، سواء في الصوت أو الصرف أو النحو أو الدلالة أو فيها جميعا، واللحن قد يقع فيه العربي وغير العربي، وصنع الجاحظ في كتابه البيان والتبيين باباً عن "اللحانين البلغاء"، يذكر فيه طُرفاً عنهم، ومن أمثلة اللحن الذي انتشر، أن قائداً قال للجند: "افتحوا سيوفكم"؛ يريد "سلوا سيوفكم" (الجاحظ، 1998، ص.220)، ونتيجة لذلك بدأت محاولات التنقية اللغوية بدعم كبير من السلطة السياسية العربية، ومن دلائل هذه التنقية، اهتمام الخلفاء الأمويين بصحة اللغة العربية في أثناء الحديث مع التَنزه والترفع عن اللحن والحث على الصواب وأن يعبر من حولهم تعبيراً سليماً، ومن هذا ما كتبه معاوية إلى عامله في العراق زياد بعد أن التقى ابنه عبيد الله: "إن ابنك كما وصفت، لكن قوّم من لسانه"، وكان عبدالملك بن مروان يحذر أبناءه من اللحن في الكلام، قائلاً: "اللحن هُجْنَةٌ على الشّريف" (الجاحظ، ج2، ص.216)، وقال مسلمة بن عبدالملك: "اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه" (الدينوري، 1986، ج.2، ص.158)، ودخل رجل على سليمان بن عبدالملك فكلمه في شكوى ضد أخيه فلحن في حديثه، فقال سليمان: أخرجوا هذا اللّحان عني (الحموي، 1993، ج.1، ص.27). وكان عمر بن عبدالعزيز أشدّ الناس في اللحن على ولده وخاصته ورعيته وربما أدّب عليه. ورد هارون الرشيد على أبي يوسف القاضي الذي تعجب من اهتمامه الشديد بالعربية: "النحو يستفرغني لأني أستدل به على القرآن والشعر" (الحموي، ج.4، ص.1741).

وقال الكسائي: اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول:

ما النحو؟ فقلت- وأردت أن أعلمه فضل النحو-: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلٌ غلامَك، وقال آخر: أنا قاتلُ غلامِك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعاً. فقال له هارون الرشيد: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيا، وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، بالإضافة؛ لأنه فعل ماض، فأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ؛ لأنه مُستقَبل (الحموي، ج.4، ص.1741).

وهذا ما شجّع على ظهور مؤلفات كثيرة في تقويم السلوك اللغوي ضد اللحن، على سبيل المثال "ما تلحن فيه العوام" للكسائي الذي أهداه إلى هارون الرشيد فكافأه، وإصلاح المنطق لابن السكيت وما تلحن فيه العامة لأبي حاتم السجستاني وما يلحن فيه العامة للمازني.

إن هذا الاهتمام المُطّرد باللغة العربية قد أدى إلى نمو حركة تعلمها وتعليمها، واهتمام المجتمع بالصحة اللغوية وكراهية اللحن، فازداد الاعتراض والتعقب وتصحيح النحاة لرواية الأشعار والاستدراك على الشعراء في بعض الأخطاء النحوية واللغوية، في موجة وبادرة توضح أهمية الالتزام بقواعد اللغة العربية، ومن ذلك، على سبيل المثال، انتقد عبداللَّه بن أَبِي إسحاق شعر الفرزدق في مديحه يزيد بن عبدالملك، فقال له: "أسأتَ ... وكذلك قيس النحو في هذا الموضع" (الجمحي، 2001، ص.31)، وكذلك طعن عيسى بن عمر على النابغة فقال: "أساء النابغة في قوله في أنيابها السمّ ناقعٌ إنما موضعها ناقعاً" (الجمحي، 2001، ص.31)، وكذلك اعترض أبو عمرو بن العلاء البصري ويونس بن حبيب على ابن قيس الرقيات (فُك، 2014، ص.49).

وأخذت هذه الاعتراضات على الشعراء تزيد وتطّرد كلما تقدمت العناية باللغة، وفي الحقيقة فإن مبدأ تنقية اللغة الذي يتطلب الصقل والانسجام في اللغة هو أحد مبادئ التخطيط اللغوي، والعرب في عنايتهم وتطبيقهم لهذا المبدأ آنذاك لم يكونوا بعيدين عمن يطبق ويعتني به في وقتنا الحاضر، فعلى سبيل المثال قامت حملة في فرنسا لمواجهة الكلمات المقترضة، ولا سيما من الإنجليزية، فنتج عنها عدة قرارات لغوية ما بين عام 1973 و1980، كإحلال ألفاظ فرنسية أصلية محل الألفاظ الإنجليزية

في مجالات متنوعة؛ مثل الوسائل السمعية والبصرية، والأشغال العامة، والنفط والنقل والحوسبة والطب والدفاع وعلم ملاحة الفضاء، أضف إلى ذلك قرارات تشريعية تتضمن نصوصاً جزائية؛ كالقانون المتعلق باستعمال اللغة الفرنسية عام 1975، الذي يسمح بتغريم المؤسسات التي لا تستعمل الفرنسية داخل فرنسا كما حدث لشركة الطيران الإنجليزية، التي حصلت على مخالفة مالية لإصدارها تذاكر السفر باللغة الإنجليزية لا بالفرنسية (جان كالفي، 2008، ص ص.356-357)، وبجانب ذلك أنشأ مجموعة من المثقفين الأمريكيين في عام 1820 "الأكاديمية الأمريكية للغة والفنون الجميلة"، ومن أهدافها تنقية اللغة الانجليزية الأمريكية (كالفي، 2008، ص.371).

وفي ألمانيا عام 1801 دعا الباحث جاكوب هاينريش Joachim Heinrich إلى ألمنة الكلمات الأجنبية والتوقف عن الاقتراض المستمر من اللغة الفرنسية والإنجليزية في اللغة الألمانية، فحاول جاهداً إيقاف هذا المد بشرح معاني هذه الكلمات الأجنبية ثم الاستبدال بها كلمات ألمانية، وذلك من خلال نشره لمعجم بعنوان، "معجم تفسير وألمنة الكلمات الأجنبية المتطفلة في لغتنا 1801".

"Wörterbuch zur Erklärung und Verdeutschung der unserer Sprache aufgedrungenen fremden Wörter 1801".

إصلاح الكتابة العربية وتطويرها

وهذا قسم مهمّ وعمل جليل من أقسام التخطيط اللغوي وأعماله في الوقت الحاضر، وذلك من خلال تنسيق الكتابة وضبطها؛ مما يجعل اللغة أسهل تنظيماً وأدق كتابة وأبعد عن الزلل. وقد دعمت سياسة الدولة الإسلامية في وقت مبكر في إصلاح الكتابة العربية وتطويرها طلباً للسلامة اللغوية وإبعاد القارئ عن الخطأ والالتباس في القراءة خصوصاً في القرآن، وقد ظهر ذلك جلياً حينما وضع أبو الأسود الدّؤلي نقطاً تقود إلى الإعراب الصحيح في المصاحف، وبعضاً من قواعد النحو؛ بطلب وتلقين من الخليفة الرابع علي بن أبي طالب، رضي الله عنه (القلقشندي، 1922، ج.3، ص.155)، ومع ذلك ظل المسلمون يقرؤون عقوداً في مصحف عثمان المجرد من النقط والشكل؛ وذلك لأن الصحابة -رضوان الله عليهم- جرّدوا المصحف من كل شيء كالنقط

والشكل، كراهية أن يدخلوا بين دفتي المصحف شيئا سوى القرآن، واعتماداً على سليقة العربي وفطرته السليمة في استعمال لغته العربية، لكن في زمن عبدالملك بن مروان زاد التصحيف والتحريف في قراءة القرآن لكثرة المسلمين الجدد من الأعاجم، فراعى هذا الأمر الحجاج بن يوسف الثقفي والي عبدالملك بن مروان في العراق، فاستدعى النّحويّيْن نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر تلميذي أبي الأسود الدؤلي لمعالجة هذا التصحيف، وبعد البحث والنظر أُتفِق على وضع نقط الإعجام لفك التشابه بين الأحرف المتشابهة في الرسم الكتابي، فأصبحت بعض الحروف تهمل والأخرى تُعجم بالنقط للتمييز بينها، على سبيل المثال الدال والذال والراء والزاي والصاد والضاد والطاء والظاء والعين والغين والسين والشين والفاء والقاف والباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء[11]، ثم أعادا النظر في ترتيب الحروف العربية، حيث كانت مرتبة في السابق في كلمات معينة[12]، فاستبدلا ذلك بترتيب يقوم على شكل الحرف عند الكتابة، فجمعا الأشباه والنظائر معاً، وسُمي بالترتيب الهجائي ليتميز عن سابقه الأبجدي.

واتّبع الناس حتى يومنا هذا الإصلاح الكتابي الثاني الذي حدث في دولة بني أمية، والذي ما كان له أن يحدث لولا دعم السلطة السياسية وتأييدها.

> وأصدر الحجاج أمره لكتاب الإمارة باتباع طريقة الإعجام، وأبلغ عبدالملك بن مروان فاستحسن ذلك وحمل الناس عليه، ولم يختص ذلك بالمصاحف فقط بل عمّ جميع الكتابة حتى عُدّ إهمال الإعجام خطأ في الكتابة يلام فاعله عليه، واستمر الأمر على اتباع الإعجام إلى الآن (الضامن، 1990، ص.136).

وأخذت السلطة تُرغب في هذا الإصلاح الكتابي، وتحث عليه، لما فيه من البيان والضّبط والتقييد، فقال هشام بن عبدالملك: "أُشْكُلوا قرائن الآداب، لئلا تندّ عن الصواب". وقال علي بن منصور الحاجب: "حَلُّوا غرائِب الكَلِم بالتقييد، وحَصِّنوها عن شُبَه التصحيف والتحريف." وقيل أيضاً: "إن إعجام الكُتُب يمنع من استعجامها، وشَكْلُها يصونُها

(11) لمزيد من الشرح: صبح الأعشى، الجزء 3، الفصل 3، الجملة الرابعة (فيما يختص بكل حرف من النقط وما لا نَقْطَ له) ص ص. 156-159.

(12) وهي ثماني كلمات: أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ.

عن إشكَالِها" (القلقشندي، ج.3، ص.161). ومع ذلك وقفت جماعة ضد الإعجام والتشكيل بل ورأت كراهيتَه والرغبة عنه اتّباعاً لما فعله الصحابة من تجريد المصحف، وتبريراً بأنه انتقاص للقارئ ووصمه بالجهل لعدم القدرة على القراءة دون التشكيل، فقال الكاتب سعيد بن حميد: "لأن يُشْكِل الحرفُ على القارئ أَحبُّ إليّ من أن يُعَابَ الكاتبُ بالشكل". "وكتاب الإنشاء منهم من منع ذلك محاشاة للمكتوب إليه عن نسبته للجهل بأنه لا يقرأ إلا ما نُقِط أو شُكِل، ومنهم من ندب إليه للضبط والتقييد" (القلقشندي، ج 3، ص ص.161-162).

وعلى الرغم مِن أن آراء المعترضين المناوئين كانت من القبول بمكان، فإنها ذهبت أدراج الرياح مع الوقت بسبب دعم السلطة السياسية لهذا الإصلاح الكتابي لما فيه من التسهيل وابتعاداً عن التحريف كما تقدم، "والحق التفريق في ذلك بين ما يقع فيه اللّبس ويتطرّق إليه التحريف لغلاقته أو غرابته، وبين ما تسهُل قراءتُه لوضوحه" (القلقشندي، ج.3، ص.162).

ومن الأمثلة الحديثة في دعم السلطة السياسية للإصلاح الكتابي في اللغة مما ساعد على انتشاره وتطوره ونجاحه ما وقع في اللغة الألمانية، التي كانت حتى منتصف القرن التاسع عشر غير مقعدة إملائياً، وتعاني اختلافات ظاهرية في الكتابة، فحاول السيد كونراد دودن[13] Konrad Duden تقديم حلول وضوابط لإصلاح قواعد الكتابة والإملاء Orthographie في اللغة الألمانية، إلا أنه "رأى صعوبة وضع طريقة لتوحيد التهجئة في اللغة الألمانية" (Wurzel, 1985, p.62)؛ إذ كانت التهجئة الإملائية فيها مُنقسمة ما بين طابع "أرستقراطي" يقوم على حديث الطبقة الغنية في المجتمع، و"رجعي" يعتمد على اللغة اللاتينية، ولذلك أكد السيد دودن أن "أفكاره في التهجئة المناسبة لا تستند فقط إلى اهتمامات القلة؛ أي الطبقة الذين كانت لديهم فرص تعليمية مفتوحة، بل أيضاً على اهتمامات الناس جميعاً" (Wurzel, 1985, p.63). لذلك سعى من

(13) كان السيد كونراد دودن (1821-1911) معلماً للغة الألمانية في المدارس الثانوية، وقد عُرف بأنه أكاديمي متخصص في فقه اللغة الألمانية، وكان مهتماً بتوحيد وضبط قواعد الكتابة والإملاء في اللغة الألمانية.

أجل أن تكون قواعد الإملاء "شعبية" و "ديمقراطية" كما وضح، فاعتمد على المبدأ الصوتي "اكتب، كما تتكلم"؛ أي الاستعمال الحقيقي للغة والتهجئة وليس على المناقشة بين علماء اللغة، فنشر في عام 1872 أطروحة الدكتوراه المتضمنة هذا المبدأ الصوتي الجديد مع شرح قواعد إملائية ومعجم للاستعمال المدرسي؛ مما كان له تأثير على الجدل القائم حول قواعد التهجئة، وفي عام 1880 نشر كونراد الطبعة الأولى من معجمه الذي كان في أطروحته بعنوان "القاموس الإملائي الكامل للغة الألمانية" مع إضافات وتوضيحات للكلمات الأجنبية وتفسيرات اشتقاقية، وبعد سنوات أصبح معجمه مرجعاً إملائياً في طريقة الكتابة ونموذجاً للمعاجم الجديدة في القواعد الكتابية.

وفي عام 1902 عُقد في برلين مؤتمر القواعد الكتابية الثاني، الذي كان من ضمن أعماله مناقشة توحيد التهجئة الألمانية، وقرر المؤتمر اعتماد اقتراحات دودن لتوحيد التهجئة الألمانية، وضبط معيار القواعد الإملائية والطريقة الكتابية بحسب قاموس دودن للهجاء، وعليه صدّق البرلمان الألماني في العام نفسه على قرارات المؤتمر، واعتبار قواعد دودن للتهجئة الألمانية ملزمة لجميع الولايات الفيدرالية للإمبراطورية الألمانية، وكذلك اعتبار معجمه مرجعاً إملائياً للتدقيق الكتابي، ووافق كذلك على هذه القواعد كل من البرلمان النمساوي والسويسري لتكون ملزمة في دولهم (Wurzel, 1985, p.71).

إن هذا الدعم السياسي الواضح والفعّال قد نجح في إيقاف الخلاف والاختلاف في قواعد الكتابة والتهجئة في اللغة الألمانية، فتدخّل السلطة السياسية بعد التوافق الأكاديمي قد جعل اقتراحات السيد دودن تفرض نفسها على الواقع وتشق طريقها إلى الناس لتكون المعيار الأساسي والصحيح في الكتابة والتهجئة في اللغة الألمانية؛ مما ساهم في ضبط كتابة اللغة القياسية وتوحيدها، واستمرت السلطة تدعم رسمياً تحديث معجم دودن وطباعته كل فترة زمنية تجاوزت المئة عام بعد وفاته في عام 1911، وذلك عبر مؤسسة دودن للنشر Dudenverlag التي أُسِّستْ على اسمه تكريماً له، ويتولى فيها فريق من الأكاديميين والمتخصصين التحرير والتنقيح ومتابعة العمل على تطوير المعجم؛ مثل إضافة كلمات جديدة وتفسيرها اشتقاقياً وكيفية استعمالها

ومواصلة البحث في تأثيل كلمات اللغة الألمانية ومعانيها وتطور دلالتها وألمنة الكلمات الأجنبية (Wurzel, 1985, p.99). ونشرت هذه المؤسسة حتى عام 2020 الطبعة 28 من معجم دودن مع تحديث لغوي وكتابي مستمر في كل طبعة جديدة، بجانب معاجم في تخصصات مختلفة؛ كالطب وقواعد اللغة والكتابة الصحيحة والاستعمال المدرسي.

التقعيد النحوي

قام علماء النحو المتقدمون بدراسة اللغة العربية وتصويرها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ وتركيب الجمل وبيان العلل ومعاني المفردات على صورة محيطة شاملة، حتى بلغت كتب القواعد مستوى كبيراً من الدقة والإتقان في الشرح والوضوح في التفسير، وقد تبلور كل ذلك بدعم السلطة السياسية للنحاة مالياً ومعنوياً، وإظهار الحرص على تعلم القواعد منعاً للخطأ في الحديث؛ مما رفع شأن النحويين واللغويين عند الخلفاء والوزراء، الذين اهتموا بتصنيفاتهم ومناظراتهم مما أشعل جوّاً من المنافسة والعلم.

ومن ذلك ظهور كتاب سيبويه في القرن الثاني الهجري، الذي نجح في جمع وتوصيف وتحليل وتفسير النحو والصرف العربي وفق منهج علمي وموضوعي يقوم على الوصف والمعيارية حتى استقام تقعيد اللغة العربية، فانكشفت ملامح التحليل النحوي بعده بشكل جلي في استنباط القواعد وتعليل الظواهر؛ مما جمع العلماء على التوحد في النظر النحوي لتراكيب اللغة العربية وكيفية معالجة أغلب القضايا النحوية، فأصبح كتاب سيبويه محور الدراسات اللغوية ورابطة العقد في التوحد والاتفاق في اللغة؛ مما أسهم بدفع عجلة تعلم اللغة العربية، وفي هذا المقام يذكر المستشرق الألماني Götz: "كان يهدف سيبويه من دراسة النحو في المقام الأول إلى مساعدة المسلمين غير الناطقين باللغة العربية على تعلم اللغة العربية ومعرفة دقائقها وقراءة القرآن وفهمه، ونتيجة لذلك ساهم كتاب سيبويه في انتشار تعليم اللغة العربية" (Götz, 1956, p.8)، وظهر اهتمام العلماء والخلفاء والأمراء في كتاب سيبويه حتي سُمي قرآن النحو، وجاء في كتب التراث أن الجاحظ قال: "أردت الخروج إلى محمد بن عبدالملك الزيات وزير المعتصم ففكرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب

سيبويه، فلما وصلت إليه قلت له: لم أجد شيئاً أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديت لي شيئاً أحب إلي منه، لكن هل ظننت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب فقال الجاحظ: ما ظننت ذلك، ولكنها بخط الفراء ومقابلة الكسائي" (القفطي، 1986، ج.2، ص.351). وعليه فأصبح من المعلوم بالضرورة ألا يتصدر عالم أو مدرس تدريس اللغة العربية إلا وقد أخذ بحظ وافر من كتاب سيبويه، الذي "كان أول نحوي يقدم وصفاً كاملاً للغة العربية في أول شكل كتاب عربي مكتوب" (فرستيغ، 2003، ص.81).

وقد اهتمت الطبقة الحاكمة العربية باللغة المعيارية القياسية؛ أي الفصحى اهتماماً واضحاً جلياً لأهمية دورها في تنظيم ووحدة المجتمع واتفاقه، وشجعت على العناية بالقواعد النحوية والحديث بها؛ مما دفع بقية الفئات المجتمعية حتى ممن لا يتحدثون اللغة العربية كلغة أم إلى الاهتمام أيضاً باللغة الفصحى المعيارية تعلماً وتحدثاً، فلم تكن الازدواجية اللغوية مؤثراً مانعاً من تقدم المجتمع العربي الإسلامي ووحدته الثقافية والعلمية كما في بقية الدول الأوروبية آنذاك، ولم تعان اللغة العربية قط في الحقيقة من ازدواجية لغوية Diglossia ذات مستويات لغوية عائقة لتحقيق تواصل لغوي مفيد وسريع بين الأفراد، بل كانت اللهجات العربية جزءاً لا يتجزأ من الفصحى، وليس كاللغات الأوروبية المتحورة بشكل كبير عن أصولها، حتى تطورت فأصبحت لغات قائمة بذاتها، بينما اللهجات العربية تطور طبيعي من الفصحى وتحمل في طيّات تراكيبها تفسيرات وتوضيحات الكثير من القضايا النحوية ومعاني استعمال الكلمات تاريخياً؛ فاللهجات العربية موجودة منذ فجر الإسلام، ومع ذلك نجحت السلطة السياسية في الدولة الإسلامية المبكرة في تحجيم ظاهرة الازدواجية اللغوية بالاهتمام باللغة العربية المُقعّدة، المعتمدة على القرآن الكريم والشعر العربي، فأصبحت الفصحى اللغة القياسية سائدة في المجتمع والثقافة والتدريس واللهجات محصورة بين الجماعات اللغوية، وهذا هو هدف السياسات اللغوية الحديثة لجميع اللغات؛ أي إنشاء لغة معيارية في المجتمع وضبطها ونشرها.

الخلاصة

قدّمت هذه الدراسة صورة من اهتمام السلطة السياسية في القرون المبكرة باللغة العربية؛ مما أسهم في تبوئها مكانة مرتفعة بين لغات العالم، حتى أصبحت لغة علمية عالمية لقرون طويلة. لقد نهضت الدولة الإسلامية المبكرة باللغة العربية ونهضت اللغة العربية أيضاً بالدولة فقدمت لها أسباب الاتفاق والبقاء والاستقرار والوحدة الثقافية، وهذا يؤكد أن ما تحتاج إليه اللغة العربية في وقتنا هو اهتمام سياسي حقيقي وتنفيذ لمقترحات وتوصيات المتخصصين والعلماء في التخطيط اللغوي للغة العربية، لا أن تظل حبيسة الأدراج ينتهي بانتهاء المؤتمرات العلمية، وتقديم اللغة العربية على اللغات الأجنبية في مجتمعاتنا العربية مما سيدفع بعجلة التطور ومواكبة الحضارة التي لا تنهض إلا باللغة الأم. وأوضحت هذه الدراسة أيضاً نجاح أهل اللغة العربية في إحراز قصب السبق في التخطيط اللغوي حينما صيّروا اللغة العربية لغة معيارية (Standard Language)، ترتكز على أسس علمية مثل التقعيد النحوي والترجمة وصناعة المعاجم وتوليد المفردات وتنقية اللغة ووضع كتب القواعد التعليمية وضبط وتطوير الكتابة والدعوة إلى التمسك والتحدث باللغة المعيارية، فقدموا نموذجاً فريداً في عمليات التخطيط اللغوي منذ أربعة عشر قرناً تهتدي به جميع اللغات.

إن الدعم السياسي لأي لغة يؤدي إلى بناء وعي جماعي من الناطقين بها؛ ومن ثم نجاح جهود التخطيط اللغوي، وهذا ما تحتاج إليه اللغة العربية؛ كي تعود لغة مشاركة في صناعة الحضارة الإنسانية، فاللغة العربية هي الدرع الحامي للإسلام وللمسلمين والعرب خصوصاً من خطر التشرذم والانقسام والاختلاف والتشتت مع ابتعاد المسافات، وهي الضامن لنا في ديمومة الوحدة الاجتماعية والفكرية، والقلعة ضد مظاهر الاستلاب اللغوي والثقافي، وقد نصت الدساتير العربية على اتخاذ اللغة العربية لغة رسمية، إلا أن الاستعمال الرسمي والتعليمي جاء مخالفاً لذلك، فانغرس في عقل المواطن أهمية اللغات الأجنبية، حتى انكب بعضهم على تدريس أبنائهم اللغات الأجنبية على حساب العربية؛ مما أنتج جيلاً ضعيفاً في لغته الأم، وهذا ما لا يحدث في الدول المتقدمة حضارياً وفكرياً في زمننا سواء الناطقة بالإنجليزية أو غير الناطقة

بالإنجليزية، والتي لا يدرس فيها الطفل في مراحله الابتدائية ويتعلم ويتعامل مع من حوله إلا بلغته فقط فيشعر بالاعتزاز والفخر، ثم في مراحل لاحقة يبدأ يتعلم فائدة دراسة اللغات الأخرى، أما الطفل العربي في هذا الزمن؛ فيدرس ويسمع منذ نعومة أظفاره في رياض الأطفال والمراحل الابتدائية ثنائية لغوية فيقع في نفسه أهمية تلك اللغة الأجنبية؛ مما يُهوّن عليه أمر لغته مقابل إتقان اللغة الأجنبية كما يلمس كلما تقدم به العمر، وهذا من أعظم أسباب ضعف الطفل في اللغة العربية، مع شعور جازم بأن النجاح والإبداع مُعلق بإتقان لغة أجنبية.

إن التاريخ لم يسجل لنا قط أن أمة حققت التقدم الحضاري والتنمية العلمية بلغة غيرها من الأمم، ولذا تبقى اللغة مرآةً صادقة على مدى الاستقلال أو التبعية ويقظة الأمة، ولذلك بعدما أسهمت بعض المدارس التبشيرية في بداية القرن الماضي بتزكية الشعور القومي باعتمادها اللغة العربية في التعليم نكاية بالأتراك الذين اعتمدوا اللغة التركية في المدارس، فطنت هذه المدارس بسرعة إلى أن تعزيز اللغة العربية أسهم في يقظة العرب، فحوّلت لغة التعليم فيها إلى لغاتها القومية؛ مثل المدرسة الإنجيلية، ثم الكلية الأمريكية، والمدرسة اليسوعية الفرنسية، والمدارس الروسية في القدس (الفيصل، 2007، ص.86).

المراجع

ابن نعمان، أحمد. (2007). *مستقبل اللغة العربية بين محاربة الأعداء وإرادة السماء*. دار الأمة.

أبو العزم، عبدالغني. (2013). معجم *الغني الزاهر*. مؤسسة الغني للنشر.

أحمد، نازلي معوض (1986). *التعريب والقومية العربية في المغرب العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية.

بدوي، أحمد زكي. (1982). معجم *مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي فرنسي عربي* (ط.2). مكتبة لبنان.

الجاحظ، عمرو بن بحر. (1998). *البيان والتبيين* (عبدالسلام هارون، تحقيق؛ ط7). مكتبة الخانجي.

جان كالفي، لويس. (2006). *علم الاجتماع اللغوي* (محمد يحياتن، ترجمة). دار القصبة للنشر.

جان كالفي، لويس. (2008). حرب *اللغات والسياسات اللغوية* (حسن حمزة، ترجمة). المنظمة العربية للترجمة.

الجمحي، محمد بن سلّام. (2001). *طبقات الشعراء* (طه أحمد إبراهيم، تحقيق). دار الكتب العلمية.

الجواليقي، موهوب بن أحمد. (1990). *المُعَرّب من الكلام الأعجمي* (ف. عبدالرحيم، تحقيق). مكتبة دار القلم.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1990). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (أحمد عبدالغفور عطار، تحقيق؛ ط.4). مكتبة دار العلم للملايين.

طوليفصون، جيمس.و. (2007). *السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها* (محمد الخطابي، ترجمة). مؤسسة الغني للنشر.

حافظ، محمود. (1997). *قضية التعريب في مصر*. مجمع اللغة العربية. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

الحموي، ياقوت. (1993). *معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب* (إحسان عباس، تحقيق). دار الغرب الإسلامي.

الدينوري، ابن قتيبة. (1986). *عيون الأخبار*. دار الكتاب العربي.

ديورانت، ول وايريل. (1988). *قصة الحضارة* (محمد بدران، ترجمة). الجزء 13. دار الجيل.

الديوه جي، سعيد. (1972). *بيت الحكمة* (ط.2). مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

زكريا، ميشال. (1993). *قضايا ألسنية تطبيقية*. دار العلم للملايين.

السعران، محمود. (1963). *اللغة والمجتمع، رأي ومنهج* (ط.2). دار المعارف.

سيبويه، عثمان بن قنبر. (1988). *الكتاب* (عبدالسلام محمد هارون، تحقيق؛ ط3). مكتبة الخانجي.

الصلابي، على محمد. (2008). *الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار* (ط.2). دار المعرفة.

الصيادي، محمد منجي (1993). *التعريب وتنسيقه في الوطن العربي* (ط .5). مركز دراسات الوحدة العربية.

الضامن، حاتم صالح (1990). *فقه اللّغة*. وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد.

عمر، أحمد مختار. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. عالم الكتب.

غوتاس، ديمتري. (2003). *الفكر اليوناني والثقافة العربية، حركة الترجمة اليونانية العربية في بغداد وفي المجتمع العباسي المبكر القرن الثاني-الرابع للهجرة* (نقولا زيادة، ترجمة). المنظمة العربية للترجمة.

فرستيغ، كيس. (2003). *اللغة العربية* (محمد الشرقاوي، ترجمة). المجلس الأعلى للثقافة.

فك، يوهان. (2014). *العربية دراسات في اللهجات والأساليب* (عبدالحليم النجار، ترجمة). المركز القومي للترجمة. سلسلة ميراث الترجمة. العدد 1271.

الفيصل، سمر روحي. (2007). *قضايا اللغة العربية في العصر الحديث*. نادي تراث الإمارات.

القاسمي، علي. (2008). *علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية*. مكتبة للنشر للتوزيع.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علـي. (1986). *إنبـــاه الرواة على أنباه النحاة*. (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق). دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية.

القلقشندي. أبو العباس أحمد. (1922). *صبح الأعشى في كتابة الإنشا*. دار الكتب المصرية.

الكرملي، أنستاس ماري. (2020). *نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها*. مؤسسة هنداوي.

كوبر، روبرت. (2006). *التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي* (خليفة أبو بكر الأسود، ترجمة). مجلس الثقافة العام.

الكيالي، عبدالوهاب. (1983). *موسوعة السياسة*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الماوردي، أبو الحسن. (1989). *الأحكام السلطانية* (أحمد مبارك البغدادي، تحقيق). مكتبة دار ابن قتيبة.

المسدي، عبدالسلام. (2014). *الهوية العربية والأمن القومي*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الهلالي، صادق. (1989). مشاكل تعريب التعليم الطبي وسبل معالجتها. *شؤون عربية*، (58)، 49-61.

Ammon, U. (1993). *Sprachplanung*. In: Helmut Glück (Hrsg.). Metzler Lexikon Sprache.

Babinger, F. (1950). *Von Amurath zu Amurath. Vor- und Nachspiel der Schlacht bei Varna 1444*. In: Oriens. Band 3. Nr. 2.

Götz, M. (1956). *Der Charakter der Prosabelege bei Sibawaih. Bewertung und Gruppierung*. Dissertaion.

Pasch, H. (1994). *Standardisierung internationaler afrikanischer Verkehrssprachen. Sprachpolitik und Sprachplanung*. Westdeutscher Verlag.

Rivers, W. (1970). *The adversaries: Politics and the press*. Beacon. Press.

Versteegh, K. (2014). *The Arabic language*. (2nd ed.). Edinburgh University.

Wurzel, W. U. (1985). *Konrad Duden. 2*., durchges. Aufl. Leipzig Bibliograph.

د. طلال عبداللطيف الجَسّار، أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، جامعة الكويت، دكتوراه في علم اللغة العربية الحديث واللسانيات، جامعة بايرويت (Universität Bayreuth) الجمهورية الألمانية، عام 2014، الاهتمامات البحثيـة: علـم اللغـة الحديث، علـم اللغـة الاجتماعي، السيميائية.

الإيميل: Dr.talal@hotmail.de

للاستشهاد:

الجّسّار، طلال عبداللطيف. (2024). السياسة اللغوية العربية المُبكّرة ودور الدعم السياسي في تقعيد اللغة العربية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *50*(193)، 297-330. https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i193.2977

To cite:

Aljassar, T. A. (2024). Early Arabic linguistic policy and the role of political support in the standardization of the Arabic language. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *50*(193), 297-330. https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i193.2977